

## اقتصاد

وزير الاقتصاد لـ «الوطن»:

## الحكومة تسعى إلى زيادة مواردها كي تستطيع زيادة الرواتب

## لا خصخصة للمناطق الحرة وإنما دراسة لمشاركة رأس المال الخاص

صالح حميدي

كشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل لـ «الوطن» عن رؤية الحكومة فيما يتعلق بتحسين مستويات المعيشة والخطة المستقبلية لسورية ما بعد الحرب، بما يتناول كل مناحي الاقتصاد السوري وقطاعاته، مبيّناً أنه بالنسبة للاستثمار فهناك دراسة لخيارين لقانون استثمار عصري ومرن وضح طاقات جديدة لإعادة إحياء نشاطات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بتحسين مستويات المعيشة بين وزير الاقتصاد أنه بعد تراجع قدرة المواطنين الشرائية بشكل كبير فإن الحكومة تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة وذلك عبر اعتماد خيارين أولهما يتمثل في تخفيض الإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وثانيهما يتمثل في الزيادة المادية للرواتب والدخول للمواطنين من خلال السعي لزيادة موارد الدولة، موضحاً أن الحكومة تسعى إلى زيادة هذه الموارد لتوفير فرصة زيادة الرواتب وأن موضوع تحسين الدخل باهتمام الحكومة ويتابع بشكل يومي.

## خطة مستقبلية

فيما يخص الخطة المستقبلية لفت إلى وجود برنامج حكومي لسورية ما بعد الحرب يعد من فرق عمل مؤلفة من كل الوزارات، واصفاً هذا العمل بالكبير ويتم العمل عليه من مختلف قطاعات الاقتصاد من القطاعين العام والخاص، بإشراف هيئة التخطيط والتعاون الدولي، يعمل فيه نحو ٢٠٠ خبير ومختص، وسوف تظهر نتائج هذا البرنامج قريباً وسيتم اطلاع الجمهور عليه ويكون بين أيدي جميع الجهات المعنية في الدولة.

ولفت كذلك إلى أن الحكومة تدرس حالياً قانون المؤسسات العامة رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ من خلال عمل اللجنة ٧٨٥ التي شكلت مؤخراً برئاسة وزير

الأشغال العامة والإسكان وتمثيل اتحاد العمال ووزارات مختلفة من ضمنها وزارة الاقتصاد لدراسة واقع القطاع العام الاقتصادي بشكل دقيق وآليات إصلاحه وتنمونه في تصنيف مؤسسات القطاع العام الاقتصادي ومعالجة حالات التعثر حيثما وجدت والعمل على منحه المرونة اللازمة للعمل ليوّدي النتائج المرجوة منه.

## سياسات اقتصادية وخصخصة

بين الخليل على صعيد السياسات الاقتصادية



أن الوزارة تقوم بالتنسيق الدائم مع وزارة المالية ومصرف سورية المركزي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بإشراف السيد رئيس مجلس الوزراء شخصياً لتحقيق الانسجام والتناغم بين سياسة التجارة الخارجية والسياسات المالية والقدرية في إطار السياسة الاقتصادية العامة. وعلى صعيد عمل وزارة الاقتصاد أوضح الخليل أن الرؤية الخاصة بوزارة الاقتصاد لا تنبئ أي أفكار خصخصة، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق الحرة في سورية، وإن ما يتم العمل عليه ينصب

منتج وفندق وملعب ومول يعمل على ترخيص منطقة حرة خاصة وصاحب هذه المنشأة هو من سيبني هذه المنشأة على نفقته وبذلك يتجنب التقيد والتعقيد في الإجراءات والموافقات. وأشار الخليل إلى أن المرحلة القادمة لما بعد الحرب وإعادة الإعمار تتطلب مزيداً من الجهود المشجعة على الاستثمار وعودة رجال الأعمال والرساميل إلى البلد وهي من ثم لا تحتمل التعقيد بل تحتاج إلى مرونة وهي رؤية وزارة الاقتصاد فيما يتعلق بأنظمة الاستثمار الخاصة في المناطق الحرة لإحداث نهضة في التجارة والصناعة من خلال المناطق الحرة اختصاراً للزمن والجهد والمال.

## استثمار وتجارة

أكد الخليل أن قانون الاستثمار بات في منتصف الطريق واصفاً القانون المرتقب بالرشيق والعصري ويخضع لخيارين الأول قانون تفصيلي ولكل حالة ولكل قطاع والخيار الثاني قانون رشيق ومختصر بين الحقوق والواجبات على الدولة من جهة وعلى المستثمر من جهة أخرى.

وفي مجال عمل المؤسسة العامة للتجارة الخارجية أوضح الخليل أنها في فترة من الفترات كانت تتوقف عن العمل بحيث اقتصر عملها على قطاع الأدوية فقط، على حين الآن فإن المؤسسة باتت ضمن أولويات عمل الوزارة المرتكزة على السعي لاستعادة المؤسسة لجزء كبير من نشاطاتها انطلاقاً من حرص على استمرارية عملها بشكل فاعل وإيجابي.

مبيناً أن المؤسسة بدأت تستعيد مهامها ودورها والعمل في العديد من المواد والتجهيزات والآليات وإجراءاتها، تحت إشراف ورقابة حكومية بحيث لا يكون شرطاً لإقامة أي منطقة حرة جديدة تخصصية أو اقتصادية أن تكون بأموال حكومية فقط، بل يمكن أن تكون استثمارات خاصة بأموال القطاع الخاص. وضرب الخليل مثال منطقة حرة خاصة سياحية في السويداء في منطقة ضهر الجبل وهو عبارة عن

## الدولار «الأسود» يتجاوز الرسمي بـ ٥ بالمئة والحوالات تفضل الطرق غير النظامية الأكثر ربحاً!

وبمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة، مصادر السوق، أصرت أن تطلعت بأن الوضع لا يزال نوعاً ما ضمن سيطرة المصرف المركزي الذي أعلن عدة مرات بأن هدفه هو استقرار وليس تثبيت سعر الصرف مع هامش تقلبات ٥ بالمئة للسعر الموازي دون وأعلى من السعر الرسمي، إلا أنها طلبت طمأنات رسمية من السلطات النقدية لعدم الانجرار وراء أسعار الشاشات الخليلية التي تبت أسعاراً يتم العمل فيها تلقائياً في السوق الموازية من دون تحليلها والتثبت من صحتها، ما يؤكد تحكم الإشاعات والمضاربات في السوق عندما تغيب السلطة عن السوق نسبياً.

٨ بالمئة لمن اشترى شراخ كبيرة من الدولار على سعر ٤٢٥ ليرة، وهذا ما كان متوقفاً لفترة ليست قصيرة. وحذر من نتائج ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية عن الرسمي على الحوالات، إذ قد يلاحظ زيادة في ورود الحوالات الخارجية عبر القنوات غير النظامية، والتي يقوم بها صياغة عبر الهاتف وباستخدام «الواتس أب»، حيث يتم تسليم الحوالة خلال يوم ويسعر المصرف في السوق الموازية، علماً بأن العطله تحد من نشاط السوق الرسمية، لتستفيد السوق السوداء من الزيادة الملموسة في الحوالات مع نهاية العام

## الوطن

ارتفاع مفاجئ في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة السورية في السوق الموازية «السوداء» مع أول أيام عطلة عيد الميلاد المجيد، متجاوزاً مستوى ٤٦٠ ليرة سورية في العديد من المحافظات، في حين تجاوز ٤٥٥ ليرة في دمشق وحلب، مقرباً من مستوى ٤٦٠ بحسب تأكيدات بعض المصادر في سوق الصرف، أي إن الأسعار في السوق السوداء أصبحت تزيد بنحو ٦ بالمئة على سعر الصرف الرسمي للحوالات الخارجية وهو ٤٢٤ ليرة سورية، بفارق يصل ٣٠ ليرة في كل دولار.

## هل ستوافق الحكومة؟

## «الكهرباء» لـ «الوطن»: براءة الذمة خلقت لنا مشكلات كثيرة نقتح إعادة لها للمجالس البلدية

## قصي المحمد

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء اللاذقية نزيه معروف لـ «الوطن» عن اقتراح تم تقديمه منذ أيام مضمونه تشميل موضوع تركيب العدادات الكهربائية الإلكترونية للمستهلكين من جديد ضمن الدراسات التي يتم تجهيزها لإعادة تأهيل منظومة الشبكات الكهربائية في المناطق المحررة، ليصار إلى صرفها من صندوق إعادة الإعمار بعد موافقة لجنة إعادة الإعمار التابعة لوزارة الإدارة المحلية عليه.

موضحاً أن هذا الإجراء جاء نتيجة الشكاوى المتكررة التي تلقتها الشركة من الأهالي، بعد ضبط الكثير منهم بحالات استجرار غير مشروعة، لعدم قدرتهم على تركيب العدادات على تركيبهم الخاصة كما هو محدد وفقاً لقانون الكهرباء المتضمن بما يعني أن يتحمل المشترك كل الكلفة المالية المترتبة لتركيب العداد الكهربائي إضافة إلى كل مستلزمات إيصال الكهرباء كالكابيل النحاسي، مبيّناً أن الهدف من الإجراء هو التخفيف من حالات الاستجرار غير المشروع الذي تعانيه المحافظة، التي سجلت العدد الأكبر من المخالفات خلال عام ٢٠١٧ لتصل تقريباً إلى ١٠ آلاف مخالفة من أصل ٢٣ ألف حالة على مستوى سورية.

وأكد معروف أهمية مراعاة تأمين الخدمة للمواطن بالتوازن دون السماح بالمخالفات، فالكثيرون لا يمكنهم شراء العداد، لافتاً إلى ضرورة محاسبية من يلجؤون إلى الاستجرار غير المشروع ومعرفة أسباب ذلك، إذ لا بد من إيجاد حلول بديلة تسهم في ذلك، وخاصة أن هناك الكثير من المهجرين لا يمكن شراء العداد مع الكابيل الذي تتراوح قيمته بين ٣٠ - ٣٥ ألف ليرة سورية حالياً، مبيّناً أن الموافقة على الاقتراح المقدم للجنة إعادة الإعمار سيخدم ما يزيد على ١٠ آلاف مشترك من تضررت ممتلكاتهم وفقدوا ما في منازلهم نتيجة الإرهاب، إضافة إلى تخفيف حالات السرقات مستقبلاً.

وفيما يخص موضوع «براءة الذمة» التي ألزمت بها شركات الكهرباء لزيادة تحصيلها المالي من المشتركين، بين معروف أن الموضوع خلق مشكلات كبيرة لعمل الشركة، مؤكداً أن هذه الإجراء ليس من مهام شركات الكهرباء لكونه يعود بالأساس للمجالس البلدية وفقاً للقانون لأن العداد في العقار والأخير يتبع للبلديات بشكل مباشر لأن لا يمكن اليوم إعطاء براءة ذمة عن عداد يمكن أن يكون قد تم نقله من مكان إلى آخر وقد لا يكون في العقار أصلاً، مقترحاً أن تعود هذه المهمة للبلديات بدورها تتابع مع الكهرباء ليصار إلى تجهيز الأوراق المطلوبة، مشيراً إلى أن الموضوع أحياناً يخلق مشكلات كثيرة مع المراجعين في الحالات التي لا يمكن منح براءة الذمة فيها نتيجة لشروط مخالفة أحياناً. وفي سياق متصل، بين تقرير للكهرباء أن مديرية كهرباء اللاذقية تطلب كبل إسعافي لمكافحة السرقات والتجاوزات على الشبكة حالياً من لجنة إعادة الإعمار مبلغاً يصل إلى ٣٥٠ مليون ليرة سورية ما سيخفف من التجاوزات الكبيرة التي تترك أضراراً كبيرة على الشبكة ومراكز التحويل.

## مدير الشركات لـ «الوطن»: تشددنا في الضوابط لمنع خداع الناس والتلاعب بأموالهم

## «التمويل» تفتح باب الترخيص لشركات التسويق الشبكي ولم يتم منح أي ترخيص



## تعرض العديد من الناس للخداع من عدد من الشركات التي تم إلغاء ترخيصها من الوزارة في وقت سابق

سوري الجنسية وبرأس مال يكون ٢٠٠ مليون ليرة سورية بالحد الأدنى، ولديها حساب ضامن بمجد بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة من رأس المال ولا يجوز سحبه أو تحريكه إلا بعد موافقة مديرية

عليها لأنها لم تطلب هذه الشركات بإبراز السجل التجاري الحقيقي والتأكد من هويتها، حيث يجب عليها التبليغ عن هذه المخالفة في ممارسة نشاط غير مرخص. وعما يتعلق بالضوابط التي تم وضعها

الدولار في السوق السوداء يلامس ٤٦٠ ليرة والرسمي بـ ٤٣٤ ليرة

الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إضافة إلى أن يكون مقر الشركة مملوفاً من قبلها بشكل رسمي وقانوني وتوضع عليه إشارة منع تصرف لمصلحة الوزارة. مشيراً إلى أن التشدد في شروط وضمانات منح الترخيص كانت بغاية حماية حقوق المواطنين ومنع التلاعب والخداع، وخاصة بعد تعرض العديد من الناس للخداع من عدد من الشركات التي تم إلغاء ترخيصها من الوزارة في وقت سابق، وهي شركات كانت تقوم بالتلاعب بأموال المواطنين وتجميعها من خلال نشاطات معروفة عالمياً باسم التسويق بالأذرع أو النشاطات متعددة المستويات، معتبراً أن عدم تقدم أي شركة للحصول على ترخيص التسويق الشبكي يعود للتشدد في الضمانات المطلوبة ولكن بالنسبة لمديرية الشركات في الوزارة فإن عدم منح أي ترخيص لشركات تسويق شبكي حتى الآن أفضل من منح هذه التراخيص بضمانات ضعيفة أو لشركات وهمية.

وأشار إبراهيم إلى أن مديرية الشركات تقوم بمتابعة الشركات كافة التي تقدم بطلب للحصول على سجل تجاري من القيام بشكوف حسية من أمانات السجل التجاري للتأكد من هذه الشركات تمارس النشاط التجاري الذي حصل على ترخيصه وأنها ملتزمة بالأنظمة والقوانين.